

Distr.: General
10 January 2014
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٧٠٩٣ المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة فيما يتعلق بالعراق":

"يشجب مجلس الأمن بأشد العبارات الأحداث الأخيرة التي وقعت في مدينتي الرمادي والفلوجة في محافظة الأنبار في العراق. ويدين مجلس الأمن الهجمات التي يشنها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام التابع لتنظيم القاعدة، ضد الشعب العراقي سعياً لزعزعة استقرار البلد والمنطقة. ويقر مجلس الأمن بأن قوات الأمن العراقية والشرطة المحلية وزعماء العشائر في محافظة الأنبار يظهرون قدراً كبيراً من الشجاعة في قتالهم لدحر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام عن مدعهم.

"ويحث مجلس الأمن شعب العراق، بما في ذلك العشائر العراقية والزعماء المحليين وقوات الأمن العراقية في محافظة الأنبار، على مواصلة التعاون ضد العنف والإرهاب وتوسيع نطاقه وتعزيزه، ويشدد على الأهمية البالغة لاستمرار الحوار الوطني والوحدة الوطنية. ويرحب مجلس الأمن بالتعليقات التي أبدتها آية الله العظمى السيستاني التي ترحب بالسكان المشردين داخلياً من الأنبار إلى النجف و كربلاء، فضلاً عن التزام عدد من المجتمعات المحلية - السنة والشيعية والأكراد - بتلبية احتياجات المشردين.

"ويعرب مجلس الأمن عن دعمه القوي للجهود المتواصلة التي تبذلها الحكومة العراقية للمساعدة على تلبية الاحتياجات الأمنية لجميع سكان العراق. وفي هذا الصدد، يعترف مجلس الأمن بالجهود التي يبذلها أفراد قوات الأمن العراقية والشرطة المحلية العراقية، الذين يستهدفهم الإرهابيون ويقتلونهم في الهجمات الجارية. ويرحب مجلس الأمن بالتزام حكومة العراق بحماية السكان المدنيين في الفلوجة وفي



أماكن أخرى، وتقديم الإغاثة الإنسانية، ويشجع حكومة العراق على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لضمان تقديم الإغاثة الإنسانية. ويعرب مجلس الأمن عن القلق إزاء تأثير العنف على المدنيين، ويشجع المرور الآمن للمدنيين المحاصرين في مناطق النزاع، وكذلك العودة الآمنة للمشردين داخليا، حالما تسمح الظروف بذلك.

”ويشدد مجلس الأمن على الأهمية البالغة لمواصلة الحوار الوطني والوحدة الوطنية، والعملية السياسية الشاملة وإجراء انتخابات حرة ونزيهة في نيسان/أبريل ٢٠١٤، والحق في الاحتجاج السلمي على النحو الذي يكفله الدستور العراقي. ويرى مجلس الأمن أن هذا الأمر حيوي لدعم موقف وطني موحد لمكافحة الإرهاب، وضمان أمن العراق على المدى الطويل.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد ضرورة تقديم الذين ارتكبوا هذه الأعمال الإرهابية المشينة والذين ينظمونها ويمولونها ويرعونها إلى العدالة، ويحث جميع الدول، وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على التعاون الحثيث مع السلطات العراقية في هذا الصدد.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن الدولة الإسلامية في العراق والشام (Q.E.J.115.04) تخضع للحظر المفروض على الأسلحة وتجميد الأصول المفروضة بموجب قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ٢٠٨٣ (٢٠١٢)، ويشدد على أهمية التنفيذ الفوري والفعال لهذه التدابير.

”ويؤكد مجلس الأمن مجدداً ضرورة التصدي بجميع الوسائل، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وأن أي أعمال إرهابية هي أعمال إجرامية لا يمكن تبريرها، بصرف النظر عن دوافعها، أينما وحيثما ارتكبت وأيا كان مرتكبها. ويذكر مجلس الأمن الدول بأن من واجبها أن تكفل التقيد بالتدابير المتخذة من أجل مكافحة الإرهاب بجميع التزاماتها بموجب القانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين والقانون الإنساني.

”ويعيد مجلس الأمن تأكيد دعمه لاستقلال العراق وسيادته ووحدته وسلامته الإقليمية. ويكرر مجلس الأمن التأكيد على أنه لا يمكن لأي عمل إرهابي أن يعكس المسار نحو السلام والديمقراطية وإعادة الإعمار في العراق الذي يحظى بدعم الشعب العراقي والحكومة العراقية والمجتمع الدولي“.